

كان باجتهاد ، أين شرع الله في قطع شجر الحرم ؟ وفي غسل
القدور ؟ ما حكم من يقطع شجر الحرم ؟ وما حكم من يأكل
في هذه القدور بعد غسلها ؟ لا يملك الباحث إلا أن يقول :
قطع شجر الحرم حرام إلا الإندر ، ويعذب فاعله بالنار يوم
القيمة ، والأكل في القدور بعد غسلها حلال ، لا يأثم الأكل
ولا يعاقب يوم القيمة .

إذا الحكم في النهاية حكم الله ، والتشريع في النهاية تشريع
الله ، ولو كان أساسه اجتهادا ، ونتيجة لذلك لا يملك مسلم
مخالفته وتغييره .

ثم هذا كله خارج عن دائرة المعاملات التي يركز عليها
الباحث هدفه ، فلا يفيده .

الصنف الثاني : أحاديث ظاهرها أنه ﷺ اجتهد فأخذ
فعالبه ربه ، ذكر فيها الباحث أسرى بدر ، والإذن لبعض
المنافقين بالخلاف عن الغزو ، واستغفاره ﷺ للمنافقين ،
وإعراضه ﷺ عن الأعمى ، وهذا الصنف ضد الباحث وليس
له : لأنـه - وإن أشعر بأنّ الرسول ﷺ كان يجتهد - لكنه
يؤكد أنه ﷺ لا يقر على خطأ ، وأن قراراته وأحكامه ﷺ
كانت تحت المراقبة والتوجيه .

الصنف الثالث : أمور يدعى فيها الباحث أن الرسول ﷺ
اجتهد فيها ، فأخذ ، ويقى الخطأ حتى اليوم . ومثل
الباحث لها بحديث الذباب ، وشغل به نحو عشرين صفحة ،
وكان مما قال صفة « ١١٠ » : « إن حديث الذباب وغيره

من الأحاديث التي وردت في شئون الطب إنما هي من الأمور الدينية العلمية التي لم يبعث الرسول لبيانها وتبليغها للناس ، وإنما كانت مجرد معارف دينية متناقلة ، إما عن تجربة لهم ، وإما عن أقوال عرفوها عنمن قيل عنهم في ذلك الزمن : إنهم أطباء ... وليس شيء من ذلك عن وحي من الله .

وفي صفحة « ١١٣ » يقول : « فحتى لو سلمنا أن في أحد جناته داء وفي الآخر دواء ، فكيف يتغاضى الوحي من الله - وهو العليم الخبير - عما يحمله بقية جسمها من أمراض خطيرة ؟ » .

ونحن نقول له : إذا كان الرسول ﷺ قد قال ذلك باجتهاده ، وأخطأ ، ووقع المسلمين في خطر ، فكيف يتغاضى الوحي - وهو العليم الخبير - عن إضرار محمد ﷺ بالأمة إلى الأبد ؟ .

وفي صفحة « ١١٤ » يقول : « وإذا كان الله - كما نعتقد جازمين - لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، فكيف يوحى للرسول بفأسها كلها بما يحمله جسمها من جراثيم ضارة بالإنسان أضراراً بلية متعددة ، وهو سبحانه لا يريد إلا الخير لعباده ؟ هل يعقل أن الطب اكتشفَ من أخطار الذبابة مالم يعلمه الله ؟ وهل يعقل أن الله يعلم هذه الأخطار ، ثم يأمر الإنسان - على لسان الرسول - بجلبها إليه بهذا الغم » ؟ .

ونحن نقول له : إذا كان الله - كما نعتقد جازمين - لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء فكيف يترك

الرسول ﷺ يأمر أمته بفمسها كلها ؟ وقد أمرهم أن يطيعوه ،
وقال « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٢٢) ؟
كيف يتركه يضر الأمة هذه الأضرار البليغة وهو سبحانه
لا يريد إلا الخير لعباده ؟

وهل يعقل أن الله يعلم هذه الأخطار ثم يترك الرسول ﷺ
يجلبها للناس أربعة عشر قرناً ؟

كيف لم يتغاض الله والوحى عن عبوس في وجه أعمى
لا يتاثر بهذا العبوس ، فأنزل قرآناً يتلى ؟ ويتغاضى عن إيقاع
الأمة كلها في حرج ؟

أتعتقد أن هذا يعقل ؟

إنى أعتقد أنه تشريع من الله ، وبالإيحاء والإملاء وليس
بالتقرير ، وهو تشريع حكيم لاشك في ذلك . ولنفهم الحديث
فهما علمياً صحيحاً . الحديث .

« إذا وقع الذباب في إماء أحدكم فليغمسه كله ، ثم
لينزعه ، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وإنه يتقوى
بجناحه الذي فيه الداء » (٢٣) .

حديث صحيح ، يتكون من فقرتين : فقرة الأمر
والتجبيه : « إذا وقع الذباب في إماء أحدكم فليغمسه كله ، ثم
لينزعه » ، وفقرة التعليل : « فإن في أحد جناحيه داء وفي
الآخر دواء وإنه يتقوى بجناحه الذي فيه الداء » .

اما الفقرة الأولى فهى لم تأمر بطرح ذبابة واحدة في
الإماء ، وإنما تعالج حالة إذا وقعت لا حيلة للمرء في دفعها ،
« إذا وقع الذباب ، أى رغماً عنكم ، ولم يكن لكم حيلة في

دفعه ، والأمر بالغمس أمر إرشاد ، كقولنا : إذا أعجبك الطعام فكل ، أمر يكل للمأمور حريته و اختياره ، لا أمر إيجاب يأثم تاركه ، إذ لم يقل بذلك أحد .

إن محاربة الذباب أمر مسلم وبدهى مشروع ، ولكن بعض الذباب - كما لا يخفى - يتحصن بالمبيدات ويتعود عليها فلا يتاثر بها ، وبعض الأماكن لا يصلح فيها رش المبيدات ، فهناك فقراء في خيام أو عشش ، ولا جنون في عراء ، لا يضعون طعاماً أو شراباً حتى يشاركون فيه الذباب ، والذباب من طبيعته العناد ، كلما ذُبَّ وطُرد عاد . فكان لابد من تشريع لحالة قائمة . «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم ليتنزعه» ، ولم يتعرض الحديث للأكل أو الشرب من الإناء الذى وقع فيه الذباب ، بل ترك الأمر للأكل والشارب ، إن شاء ورغب وقبل أكل أو شرب ، وإن شاء أراق ما في الإناء ، وإن شاء أبقاءه وانتفع به في غير أكل أو شرب ، كل ما يفيده الحديث رفع الحظر ، والحكم للسائل الذى وقع فيه الذباب بالطهارة والحل .

أما مسألة التفزز أو القبول لهذا أمر آخر ، فقد يتفزز نفس من طعام هو أطيب الأطعمة عند نفس أخرى ، وقد تقبل نفس على ما تنفر منه نفس أخرى ، وهذا مشاهد وكثير في أطعمنا وأشربنا ، وقد قرأتنا أن الخسب أكل على مائدة رسول الله ﷺ فلم تقبله نفسه ، فقيل له : أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه ليس بأرض قومي فنفسي تعافه^(٣٤) .

وأنذك أننى في عام ١٩٥٣ وفي إحدى مدن (نجد)

بالسعودية دعيت إلى عشاء في حفل كبير مع بعض القوم ، فلم أجد أمامي سوى كومة من الجراد المسلوق ، فلم أستطع أن أمد يدي ، بل لم أستطع الإمساك بأمعائى التي ثارت ونقرت ، وال القوم يلتهمون بشغف وحماس ، فقيل لي : ألم يقل رسول الله ﷺ « أحل لنا ميتان ودمان . السمك والجراد والكبش والطحال » (٣٥) ؟ قلت : بلى . ولكنه ليس بأرض قومي

وَمَا لَنَا نَذْهَبُ بَعِيدًا . فَكَثِيرًا مَا نَرَى الْذِبَابَ يَقْعُدُ عَلَى طَعَامِنَا وَحْلَوَانَا ، فَنَذْهَبُ وَنَطْرُدُهُ بَعِيدًا ، ثُمَّ نَأْكُلُ ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ وَقْوَعِ الْذِبَابِ عَلَى التَّمْرِ وَبَيْنَ وَقْوَعِهِ عَلَى سَائِلٍ ، مَا دَامَتِ الْأَمْرَاضُ وَالْقَادِرَاتُ فِي رَجْلِيهِ .

بل أقرب من هذا وذاك نرى أهلينا بالريف - وقد عشنا بينهم - يأكلون « المش القديم » يغمرون اللقمة بصعوبة بين الديدان المتحركة ، ثم يأكلون بشهية عظيمة ، وما دود المش إلا يرقات ذباب .

هذا ... وبين يدي الان كتاب بعنوان : الآفات الزراعية الحشرية والحيوانية للدكتور محمد محمود حسني أستاذ الحشرات بكلية الزراعة جامعة عين شمس وأخرين ، يقول فيه : إن ذبابة الجبن توجد بكثرة أثناء الصيف في المطابخ ومخازن البقالة ، وتضع الأنثى (٥٠) خمسين بيضة على مواد الطعام أو على الأغطية التي تغطى بها الأوعية التي تحتوى على المواد الغذائية ، يفقس البيض بعد يوم واحد في الصيف وثلاثة أيام في الشتاء . أ . ه .

فما أكثر ما نأكل من الأطعمة التي وقف عليها الذباب كل يوم من حيث لا ندري ، أو من حيث ندري ونكتفى بطرده ، فالتأفف والتقرز أو القبول يرتبط بالعادة والإلف . وإذا كانت تلك حالتنا في حضارتنا ومستوانا ومدنينا فكيف حال أهلنا في الريف ؟ وماذا يفعل الفقراء واللاجئون في الصحراء والخيام ؟

هب أن الحديث أمر ببراقة الطعام والشراب إذا وقع فيه الذباب ، وهم لا يملكون إلا كوبا واحدا من اللبن في اليوم ، يقع فيه ذباب ؟ أيموتون جوعاً وعطشاً ؟

ثم لنفرض أن مسلما يملك غير الكوب وغير الشراب ، لكنه لا يستطيع محاربة الذباب ، ولا منعه من أي كوب ، ولا عن أي شراب ، بماذا تنصحه ؟

ليست صورة خيالية أو نادرة ، بل واقعية وكثيرة ، وقد عشتها عامين كاملين في (نجد) بالسعودية حين كنت معاها سنة ١٩٥٢ ، فكنا لا نستطيع أن نأكل طعاماً أو نشرب شراباً في ضوء النهار بسبب الذباب الذي يقاتلنا ، نعم يقاتلنا بما تحمل هذه العبارة من معان ، ولقد كنا - بدون مبالغة - نضع فمنا على فم الكوب نغلقه فيما عدا مكان الشفاه ، فيهاجم الكوب من مكان الشفاه ومع الشفاه ، ولم يكن يؤثر فيه أي مبييد حشري .

فهل التشريع السمع الذي يرفع الحرج والضيق عن الناس يوصف بالجهل والخطأ - يقابل بالرفض والرد والتکذيب ؟

أم يوصف بالحكمة والسماعة والإحسان !!!

إن الذى شرع لنا وأباح شرب ما وقعت فيه الذبابة هو خالقنا و خالق الذبابة ، وقد جند فى أجسامنا جيشاً بل جيوشاً من جنوده لمقاومة ما خلق من حولنا من جراثيم ، ليس لمقاومة جراثيم الذباب فحسب ، بل لمقاومة ملايين الجراثيم التى تدخل الجسم يومياً عن طريق المأكولات والمشروبات واللموسات ، وحتى عن طريق الهواء الذى نعيش فيه . فلأنأخذ حذرنا ثم نتوكل عليه ، فكم من محافظ مدقق حذر اتى من مأنته ، وكم من متوكل حماه الله ..

أما الفقرة الثانية من الحديث : « فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وإنه يتقوى بجناحه الذي فيه الداء » ، فهي ليست مجرد معارف دنيوية متناقلة كما يقول الباحث ، إذ لم نسمع في طب العرب والعجم هذا التقرير ، ولم نسمع به على لسان أحد قبل محمد ﷺ ، والاحتمالات العقلية لهذا الحكم أربعة : -

إما أن الله أوحى به إلى محمد ﷺ وهو سبحانه خالق الداء والدواء جميعاً ، وهذا هو الأمر المسلم المقبول .
إما أن محمداً ﷺ قاله عن خبرة واجتهاد ، وهذا مستحيل ؛ لأن معرفته تحتاج إلى مجهر ومكبر ومعامل وأبحاث وخبرة وأجهزة بدقة جداً لم تكن خلقت بعد .
إما أن يكون محمداً ﷺ ألقى هذا القول دون علم ، ودون تحسب للمسؤولية كما يفعل الغافل الذى يقول ما لا يعي ، وحاشاه ، فقد أوتي الحكمة ﷺ ويعلم أنه مطاع .
إما أن يكون قد تعمد الكذب والأخلاق ، وحيثئذ يكون

كذبه واحتلاقه على الله : لأن الصحابة والأمة في أربعة عشر
قرناً تحمله على أنه من الله . وحاشاه عليه السلام أن يكذب على الله .
فتتعين أن يكون هذا القول وحيا من الله ، ووجب علينا
بحكم الإيمان أن نصدقه ، فقد صدقناه فيما هو أبعد من
ذلك .

صدقناه في خبر السماء .

فإن وصل الطبع والعلم إلى هذه الحقيقة - كما قرر بعض
أطبائنا المسلمين - فبها ونعمت ، وصدق الله ورسوله ، وإن لم
يصل فهو ما زال يحيى ، وصدق الله ورسوله برغم عدم
وصوله ، وسيصل إن شاء الله ، لتخرس السنة تجرأت على
رسول الله عليه السلام .

إن الباحث لم يزد الحديث ابتداء ، ولم يقبل الشك في
الإسناد ، ونزعه الرواة عن الكذب ، ونزعه البخاري عن الخطأ ،
 فهو يقول صفحة ١٠٢ : « وترى من هذا أن الحديث توافرت
له الشروط الخاصة بصحة الإسناد أو الرواية عند البخاري
الموثق به وبصحة ما يرويه ، حتى ليصعب القول من ناحية
الشكل بأن هذا لم يصدر عن رسول الله عليه السلام ، فلا طعن على
الحديث من ناحية الرواية والإسناد » ويقول في صفحة
١٥٦ : « ولن ننس بذلك روایات البخاری وصحتها ،
فالبخاری وغيره من رواوا هذا الحديث قد رواه بسند صحيح
لا مطعن فيه ، ونقلوا إلينا نقلًا صحيحاً ما صدر عن
الرسول ، وأدوا بذلك الأمانة التي التزموا بها ، ولا كلام
لأحد في هذا » .

نعم لم يرد الباحث الحديث ، ولم يقبل رده عن طريق الشك في الإسناد ، بل نزه الرواية عن الخطأ ، ولم يقبل أن يقول الحديث ويوجهه ببعض التوجيهات التي وجهه بها بعض العلماء ، ولم يقبل أن يجعل الحديث من المتشابه الذي لم يصل إليه علمه فيتوقف ، مادام الرسول ﷺ قد نطق به . ولكن اختار أن يقصر الاتهام والخطأ على الرسول ﷺ .

يقول صفحة «٦٧» : « لكن أردت أن أقدم وجهة نظر ، ربما لم يطرقها أحد حتى الآن ، على قدر اطلاعى ، وربما تفضى هذا الاشتباك المستمر كما أرجو » .
ووجهة نظره التي لم يطرقها أحد حتى الآن هي أن الخطأ من الرسول ﷺ .

يقول صفحة «١١٧» : « إن ماقاله الرسول هو من الأمور الدنيوية التي يجوز أن يبدي الرسول فيها رأياً ويظهر الصواب في خلافه » .

وفي صفحة «١١٤» يقول : « ولا نقول خطأ تأدباً مع مقام الرسول ، ولكننا نقول : يظهر أن الأمر على خلافه ، إن حساسيتنا المفرطة الآن هي التي تجعل هذا الذي قررتناه « يقف في زورنا » (*) ويستثقل ببعضنا النطق به ، وإن كان هو الحقيقة والحقيقة تكون مرة أحياناً » .

الصنف الرابع : حوادث ثلاثة للصحابية يتوهם الباحث منها أنهم خالفوا حكم رسول الله ﷺ ، وأهملوا حدثه ، ولم

* تعبير من تعابير عوام مصر يجعلونه كتابة عن (الأمر غير المقبول) .
مجلة الأزهر .